صندوق إعمار المناطق المتضررة في حضرموت و المهرة يستعرض إجراءات إصلاح الطرق والجسور

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس إدارة صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء كارثة الأمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة،اجتماعا له أمس بصنعاء برئاسة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس إدارة الصندوق.

واستعرض الاجتماع التقرير المقدم من وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي حول معالجة أضرار السيول في محافظتي حضرموت والمهرة في مشاريع البنى التحتية والاستراتيجيات والخطط اللازمة التي وضعت لإزالة الأضرار وإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، بما في ذلك إجراءات المعالجة الطارئة لإصلاح الطرق والجسور لحركة المواطنين ومعالجات مستدامة تشمل إقامة جسور جديدة ومنشآت أخرى لتصريف المياه، إضافة إلى إعادة تأهيل الطرق القائمة وتنفيذ أعمال الحماية للوديان الزراعية وبناء منازل جديدة للسكان وترميم المنازل الأخرى القابلة للترميم.

وأوضح التقرير المشاريع التي تنفذها الوزارة ومنها المشروع الطارئ لإعادة بناء وتأهيل بعض الطرق الإسفلتية والوديان الزراعية في المناطق المتضررة بمحافظتي حضرموت والمهرة والجاري تنفيذه حاليا بتمويل من البنك الدولي ويشتمل على جزأين رئيسيين الأول إعادة تأهيل البنية التحتية وحواجز الحماية من الفيضانات والثاني بناء القدرات.. مبينا أن هذا المشروع يهدف إلى حماية المقيمين والنشاطات الاقتصادية والبنية التحتية من الآثار المدمرة التي تنجم جراء الفيضانات، وتجديد الطرق المتضررة جراءها، إضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية للسلطة المحلية ودعم اللامركزية.

وفيما يخص مشروع إعادة تأهيل وصيانة طريق المكلا - الغيظة الممول بقرض من الصندوق العربي.. بين التقرير أن هذا المشروع يتضمن إصلاح الأضرار الناجمة عن كارثة السيول في هذا الطريق، وتوسعة بعض أجزائه، إضافة إلى إعداد الدراسات والتصاميم لتنفيذ عدد من الجسور على طول الطريق لضمان استمرارية الحركة على مدار العام.. موضحا الإجراءات التي تمت في هذا الجانب ومراحل المشروع واليات تنفيذه.

وتطرق التقرير إلى إعادة إعمار المساكن المتضررة بتمويل حكومي ودعم من الدول المجاورة ومنحة من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لبناء 1000 وحدة سكنية.. مشيرا إلى الإجراءات المنجزة بشأن إنشاء مدينة الشيخ خليفة بن زايد بناء على الاتفاقية الموقعة وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي لبناء 800 وحدة سكنية في مديرية تريم و200 وحدة سكنية في المكلا، بما في ذلك نسب الانجاز في التنفيذ و ما يتطلبه تذليل بعض الصعوبات وحل المعوقات التي تعترض سير المشروع.

وعرض في الاجتماع فيلم وثائقي عن الصندوق و الأهداف التي انشئ من اجلها بغرض تنسيق عمليات إعادة الإعمار للمناطق المتضررة جراء الفيضانات الواسعة التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة في أكتوبر 2008م، وإعلانهما مناطق منكوبة نظرا للتدمير الذي خلفته كارثة السيول وما خلفته من خسائر بشرية ومادية في البنى التحتية وشبكات الري وممتلكات المواطنين.

وأبرز الفيلم الوثائقي ما تم انجازه خلال ثلاث سنوات من إنشاء الصندوق في مجال التعويضات والمشاريع وإعادة تأهيل سبل العيش للمزارعين والصيادين وإعادة تهيئة البنى التحتية في المحافظتين، وكذا آليات تسليم التعويضات للمتضررين والشفافية التي اعتمدها في لجنة المناقصات.. مشيرا إلى النجاحات المحققة للصندوق وما تتسم به إجراءاته التشغيلية وخصوصا المتعلقة بالمشتريات التي تتقيد باعتبارات الاقتصاد والشفافية والكفاءة وإثرائها بالخبرة المحلية بصورة واضحة وضمنية.. لافتا إلى ما حظي به عمل الصندوق من إشادة في تقارير دولية للآلية التي ينتهجها والشفافية العالية التي يتبناها إلى جانب ما تم تحقيقه على ارض الواقع من انجازات في جانب التعويضات بمختلف أنواعها.

واطلع الاجتماع على تقرير المدير التنفيذي للصندوق حول مصفوفة تنفيذ قرارات الاجتماع السابق وما تم تنفيذه بهذا الخصوص.

ومن المقرر أن يواصل مجلس إدارة صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء كارثة الأمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة اجتماعه غدا الأربعاء ، لاستكمال مناقشة بقية المواضيع المدرجة في جدول أعماله.

عقد جلسة المباحثات الرسمية بين اليمن ومملكة هولندا

صنعاء / سبأ:

عقدت أمس جلسة مباحثات رسمية بين اليمن ومملكة هولندا برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي و وزير التعاون الدولي والشؤون الأوروبية الهولندي بن كنابن .

وفي مستهل جلسة المباحثات الرسمية رحب وزير التخطيط والتعاون الدولي بوزير التنمية الهولندي في زيارته الأولى لليمن معتبرا أن توقيت الزيارة يعبر عن حرص الحكومة الهولندية على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لليمن في المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد والتي تتصدرها جملة من التحديات الملحة وعلى رأسها التحديات الاقتصادية والتنموية .

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى عمق علاقات التعاون الثنائي التي تربط اليمن بمملكة هولندا منذ عقود مبديا تثمين حكومة الوفاق الوطني لإسهامات الحكومة الهولندية المتميزة في دعم مسارات التنمية والاستقرار في اليمن .

واستعرض الوزير السعدي خارطة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه حكومة الوفاق الوطني خلال المرحلة الانتقالية الراهنة مشيرا إلى أن ثمة خمس أولويات تتصدر قائمة اهتمامات الحكومة للمرحلة القادمة وتتمثل في تحقيق الإصلاحات السياسية وتوفير الأمن والاستقرار وتأمين وتطوير الخدمات الأساسية المتمثلة في الكهرباء والمياه والطرق وغيرها من الخدمات الضرورية لحياة المواطنين إلى جانب تفعيل قنوات مكافحة البطالة وتعزيز الحكم الرشيد في البلاد .

كما اطلع وزير التخطيط والتعاون الدولي وزير التعاون الدولي الهولندي على طبيعة الاستعدادات القائمة لعقد مؤتمري أصدقاء اليمن والمانحين.. مشيرا في هذا الصدد إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي استكملت بالتعاون مع العديد من الوزارات والمصالح الحكومية الخدمية انجاز خطة طارئة للإنعاش الاقتصادي وانه سيتم عرضها إلى جانب العديد من الوثائق الأخرى المحددة لطبيعة الأولويات التنموية اليمنية على مؤتمر المانحين لليمن .

من جهته أعرب وزير التعاون الهولندي عن سعادته بزيارته الراهنة والأولى لليمن مبديا تقديره والحكومة الهولندية للنموذج اليمني غير المسبوق في تحقيق الانتقال السلمي للسلطة واستعداد مملكة هولندا لمواصلة تقديم الدعم التنموي والاقتصادي للجمهورية اليمنية .

وأشار الوزير الهولندي الى ان الحكومة الهولندية وضعت اليمن في قائمة الدول الأولى بالرعاية وتقديم المساعدات الهولندية.. موضحاً ان المرحلة المقبلة ستشهد تطورا نوعيا في علاقات التعاون الثنائي التي تربط بين البلدين الصديقين .

كما اعتبر وزير التعاون الدولي الهولندي أن علاقات التعاون الثنائي التي تربط اليمن بمملكة هولندا قديمة ومتجذرة وان الحكومة الهولندية تنطلق في دعمها لليمن من اعتبارات الالتزام الأخلاقي كون استقرار اليمن يمثل جزءاً حيوياً من استقرار المنطقة والعالم .

حضر جلسة المباحثات وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر ووكيل الوزارة لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري ومدير عام التعاون مع أوروبا والأمريكيتين مازن اليوسفي والسفير الهولندي بصنعاء وعدد من أعضاء الوفد المرافق لوزير التعاون الدولي الهولندي .

حلقة نقاش بصنعاء حول بدائل توليد الطاقة في اليمن (الرياح و الشمس.. الطموح والإمكانات)

صنعاء / سبأ :

أكد عدد من الاختصاصين والأكاديميين ضرورة إنشاء محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة المتجددة (الرياح والشمس) خاصة في المناطق والمدن النائية غير المرتبطة بالشبكة المركزية.

وأوصى المشاركون في حلقة نقاش حول بدائل توليد الطاقة في اليمن " طاقة الرياح والطاقة الشمسية..الطموح والإمكانات " التي نظمها برنامج دراسات وأبحاث الطاقة في مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية أمس بصنعاء.. بأهمية التركيز على دور القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال كمعالجة سريعة لتطوير توليد الطاقة الكهربائية.

وأكدوا ضرورة تأهيل الكادر الوطني في مجال الطاقة المتجددة سواء في الجامعات أو الجهات المختصة والعمل على إعادة تأهيل الشبكة الوطنية الكهربائية بما يسهم في تقليل الفاقد في التيار الكهربائي.

وتناولت حلقة النقاش ورقتي عمل تضمنت الأولى التي قدمها الدكتور خالد العطاب بدائل توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة.. والتي أكد فيها ضرورة إنشاء وحدة بحث مشتركة في الجامعات اليمنية لتطوير نماذج مصغرة لوحدات التوليد بالطاقة المتجددة منخفضة السعر والتي يمكن تصنيع معظم أجزائها محليا، وكذا ضرورة الدعم الحكومي لإنشاء وحدات مسح شامل لجميع مناطق الجمهورية لتحديد المناطق ذات الإمكانات العالية لاستغلال الطاقة المتجددة.

فيما ركزت ورقة العمل الثانية التي قدمها المهندس عبد السلام منصور الجند على مشروع مزرعة الرياح 60 ميجاوات بالمخا.. واستعرض فيها أهداف المشروع ومكوناته والفوائد البيئية والاجتماعية للمشروع ومعوقات المشروع ومهامه المستقبلية.

وأثريت حلقة النقاش التي شارك فيها 50 مشاركا من الأكاديميين والجهات المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بالنقاشات المستفيضة التي أكدت في مجملها ضرورة إيجاد الحلول الملائمة لمعالجة الإشكاليات التي يعاني منها قطاع الكهرباء والطاقة في اليمن، ومنها الطاقة المتجددة (الرياح والشمس).

وأوضح المدير التنفيذي لمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية الدكتور أحمد عبدالكريم سيف أهمية انعقاد حلقة النقاش لمعالجة إحدى القضايا المهمة التي يعاني منها اليمن .. لافتا إلى المعاناة الكبيرة التي يتجرعها المواطنون جراء الإنطفاءات المتكررة للتيار الكهربائي.

وأشار إلى أن الوطن يعاني من فجوة كبيرة في توليد الطاقة الكهربائية بين المتاح من الطاقة والطلب عليها .. مؤكداً ضرورة إتاحة المجال للقطاع الخاص للإسهام في إنشاء محطات توليدية خاصة في مجال الطاقة المتجددة نظرا لكلفتها المنخفضة وإمكانية إنشاء مثل هذه المحطات في اليمن، فضلا عن كونها صديقة للبيئة.